IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (3): 243-260

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Awakhti Salar Hamed, Ali Mohammed Aras & Ahmad Hardi Gharib. The Impact of Macro Indicators on GDP Growth During the Period (2005 - 2023). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2024) 14 (3):243-260.

The Impact of Macro Indicators on GDP Growth During the Period (2005 - 2023)

Salar Hamed Awakhti [1], Mohammed Aras Ali [2], Hardi Gharib Ahmad [3]

[(1,2,3)] *College of Commerce - University of Sulaymaniyah, Sulaymaniyah, Iraq*

salar.iwaxty@univsul.edu.iq[1]
mohammed.aras@univsul.edu.iq[2]
hardi.ahmed@univsul.edu.iq[3]

Abstract: The purpose of this research is to clarify the macroeconomic variables that serve as reliable reflections of the state of the economy, society, and environment in Iraq. The study seeks to explore how sources of GDP can be diversified and expanded within Iraq, and to study the relationship between various economic variables and GDP, including analysis The extent of the correlation between their returns using econometric techniques. The research seeks to build models that explain the impact of the returns of economic variables on Iraq's gross domestic product, align experimental results with economic theory and extract valuable insights for the strategic use of economic variables, such as oil revenues, total investments, money supply, and price. exchange, unemployment, inflation, and public debt, to effectively promote GDP growth.

Keywords: GDP, oil revenues, total investments, money supply, exchange rate, unemployment, inflation, public debt.

اثر المؤشرات الكلية على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٣)

م. سالار حميد آوختي علي [١]، م.م. محمد اراس علي [٢]، م.م. هه ردي غريب احمد [٣]

[(١,٢,٣)] كلية التجارة – جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

المستخلص: الغرض من هذا البحث هو توضيح المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تكون بمثابة انعكاسات موثوقة لحالة الاقتصاد والمجتمع والبيئة في العراق، وتسعى الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن تنويع وتوسيع مصادر الناتج المحلي الإجمالي داخل العراق، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة والناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك تحليل مدى الارتباط بين عوائدها بأستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، ويسعى البحث إلى بناء نماذج توضح تأثير عوائد المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للعراق، ومواءمة النتائج التجريبية مع النظرية الاقتصادية واستخلاص رؤى قيمة للاستخدام الإستراتيجي للمتغيرات الاقتصادية، مثل عائدات النفط، وإجمالي الاستثمارات، والمعروض النقدي، وسعر الصرف، والبطالة، والتضخم، والدين العام، لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، إيرادات النفط، مجموع الاستثمارات، عرض النقد، سعر الصرف، البطالة، التضخم، الدين العام.

Corresponding Author: E-mail: salar.iwaxty@univsul.edu.iq

المقدمة:

أغلب الدول المتقدمة في العالم تحوّلت اهتمامها إلى توسيع مؤشراتها الاقتصادية الرئيسية، إذ أدركت أهمية هذه المؤشرات في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد المستقبلي، وبالتالي قامت العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بإجراء دراسات وبحوث للتعرف على الحلول الممكنة والتي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي. والعراق بعد عام (٢٠٠٣) عانى من ظروف استثنائية نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية، والتطورات السياسية والاجتماعية والبيئية، وهذه العوامل أثرت بشكل كبير على انكماش الاقتصاد العراقي وعلى المقاييس الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتي تضمنت الجودة والكمية. وعلى الرغم من أن العراق يعتبر مورداً رئيسياً للنفط، إلا أن هناك استنزافاً وهدراً للموارد، بالإضافة إلى انخفاض إنفاق الحكومة على القطاعات الأساسية. وتشير الدراسات والتجارب إلى أن الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي. لذا البحث يسلط الضوء على العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والناتج المحلي الإجمالي في العراق. ومن أجل إجراء تحليل اقتصادي للعراق، يجب مراعاة مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ونسبة البطالة والدين العام وعرض النقد وقطاع النفط والغاز.

اولاً: مشكلة البحث:

جوهر القضية التي تحاول الدراسة بيانها هو أن العراق دولة غنية على أساس المؤشرات الاقتصادية، وتصنف من الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد النفطية في دخلها لأن نسبة مساهمة عائدات النفط في إجمالي دخل الدولة تزيد عن (٩٠٪)، كما أن هذه الإيرادات تتم إدارتها بشكل غير سليم. من خلال خلق أساس اقتصادي متنوع لا يوفر العناصر اللازمة لمستقبل العراق ولا يشجع على توسيع الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، فقد أسفرت العديد من التحقيقات النظرية حول هذا الموضوع عن نتائج قاطعة. وإن الطبيعة المثيرة للجدل لبيانات الاقتصاد الكلي قد حالت دون استخدام الموارد الاقتصادية العراقية بشكل رشيد. وإن درجة الاختلالات الهيكلية المقترنة بخصائص البيئة السياسية والاقتصادية جعلت من الصعب للغاية على البرامج الاقتصادية تحقيق أهدافها التنموية في العراق. ويبذل الدراسة جهدا لتوضيح كل ما حدث خلال تلك الفترة والإشارة إلى مزاياه وعيوبه.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في مناقشة العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والناتج المحلي الإجمالي في العراق، وتوضح الكيفية التي من الممكن ان يستغل من خلالها عوائد المؤشرات الإقتصادية لتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمح بفهم شامل للاتجاهات والأنماط الإقتصادية التي لوحظت في العراق على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن ومن خلال تحليل المؤشرات الإقتصادية المختلفة، مثل (الناتج المحلي الإجمالي، إيرادات النفط، مجموع الإستثمارات، عرض النقد، سعر الصرف، البطالة، التضخم، الدين العام) يمكن للباحثين تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على الأداء الإقتصادي للبلاد خلال هذه الفترة. ويمكن لنتائج الأبحاث أن تُطلع صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين على مدى فعالية السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية السابقة المطبقة في العراق، وتحديد التحديات التي يواجهها الإقتصاد العراقي وفرص التحسين، ويمكن لواضعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة العمل بشكل تعاوني لتنفيذ الإستراتيجيات التي تعزز التنمية الشاملة والمستدامة لصالح المواطنين العراقيين.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال بيان مدى الترابط بين عوائد هذه المتغيرات من ناحية وحسن إدارة هذه العوائد من ناحية أخرى ومدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات اخرى التي سوف تاثر على النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وتقدير نماذج قياسية لأثر عوائد المؤشرات الإقتصادية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق وبيان مدى تطابقها مع النظرية الإقتصادية وتمثيل علاقاتها بيانياً. وسوف يتواصل تحقيقنا من خلال دراسة خصائص تكامل البيانات، وإجراء تحليل للتكامل المشترك للأنظمة، وفحص اختبارات جرانجر السببية .وتقديم توصيات بناءً على نتائج التحليل الإقتصادي، سيقدم البحث توصيات لتعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وسوف تسترشد هذه التوصيات بالرؤى القائمة على الأدلة المستمدة من تحليل المؤشرات الإقتصادية وتأثيرها على الإقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية البحث:

يستند فرضيات البحث على فرضيتين اساسيين:

١- الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الإقتصادية المختارة والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال الفترة (2005 إلى 2023).

٢- الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال الفترة (2005 إلى 2023).

وهذا يعني أن الاختلافات في هذه المتغيرات لها تأثير ملحوظ على في الناتج المحلي الإجمالي. وتطور العراق خلال تلك المدة ومن المرجح أن ترتبط التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغيرات في إيرادات النفط والاستثمارات وعرض النقد وسعر الصرف والبطالة والتضخم والدين العام.

خامساً: الاساليب المستخدمة في البحث:

تقوم هذه الدراسة على تحليل وتوضيح العلاقة بين عوائد المؤشرات الإقتصادية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، والنظريات والنماذج الإقتصادية المفسرة له من جانب اخر، والتأثير المتبادل بينها، وتناولت المناهج البحثية الآتية:

١- المنهج الوصفي: وذلك للإلمام بالإطار النظري لمحوري الدراسة المتمثلتين في المؤشرات الإقتصادية من جهه، والناتج المحلي الإجمالي من جهه ثانية على إقتصاد العراق، ومن ثم توضيح الجوانب النظرية الإقتصادية في مدى تأثير بينهما.

٢- المنهج (القياسي): من خلال إستخدام تقنيات الإقتصاد القياسي الحديث، كسببية جرانجر والتكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي (ARDL) واختبارات تشخيصية للمشكلات الإقتصادية القياسية لـ(R-squares, adjusted R2, Durbin-Watson, Jarek-Bera statistics, Ramsey test, Breusch-Godfrey, Breusch-Pagan Godfrey, VIF, CUSUM) لتقدير مدى تأثير العلاقة.

سادساً: حدود البحث

الحدود الموضوعية: تهتم البحث بالتأطير الأكاديمي تحليل اقتصادي لتأثيرعوائد المؤشرات الإقتصادية في النمو في الناتج المحلي الإجمالي .وتفرض فترة الدراسة (2005-2023) قيودا زمنية على التحليل، مما قد يحد من دراسة الإتجاهات طويلة المدى أو التغيرات الهيكلية في الإقتصاد العراقي .

الحدود المكانية والزمانية: حيث من (2005-2023) ويشمل هذا الإطار الزمني ما يقرب من عقدين من النشاط الإقتصادي، مما يسمح بدراسة الإتجاهات والتقلبات والتطورات طويلة المدى داخل الإقتصاد العراقي .ومن الناحية المكانية اقتصر البحث في تحليله على الحدود الجغرافية للعراق، ويأخذ في الإعتبار البيانات والمؤشرات والإتجاهات الإقتصادية الخاصة باقتصاد العراق.

سابعاً: بيانات البحث:

يغطي التحليل المستخدم المدة الزمنية (2005-2023) في العراق، وتم الإعتماد على مجموعة من البنك المركزي العراقي و(Economics Focus) هي شركة عالمية رائدة في مجال توفير معلومات الإقتصاد الكلي وكذلك ايضاً تقرير الخارطة الإستثمارية للعراق لسنة (2023).

ثامناً: الدراسات السابقة:

ان تحليل الدراسات السابقة يمكن أن يساعد في توجيه البحث الحالي وتحديد الثغرات في المعرفة، وتوجيه الجهود نحو فهم أفضل لعلاقة المتغيرات الإقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي، حيث ان دراسة "رحمن ومروان" التي أجريت في عام (2020)، استهدفت تحليل مؤشرات النمو الإقتصادي في بيئة الإقتصاد العراقي خلال الفترة من (2004-2017). أوضحت ان أهمية تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي من خلال تيسير الإستثمارات الأجنبية، مما يُقلل من الإعتماد على إنتاج النفط ويُعزز النمو الإقتصادي. كما أشارت إلى دور القطاع الخاص في تعزيز القطاعات الإنتاجية المختلفة مثل الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى قطاعي التوزيع والخدمات. وفي دراستهم التي أجروها في عام (2018)، قام "سونيا ومصطفى" بتحليل مؤشرات الأعمال في بيئة الإقتصاد العراقي، وأظهروا وجود ضعف في البيئة المصرفية، بالإضافة إلى نقص في البنية التحتية المالية وضعف كفاءة مؤسسات التمويل وكذلك في ضوء ذلك، أوضحت الدراسة أن استخدام النفوذ السياسي لتوجيه السياسات الإقتصادية وضعف المؤسسات القانونية والقضائية في إنفاذ التزاماتها قد ساهم في خلق بيئة أعمال مشوهة وغير مستقرة وغير فعالة في العراق. وفي دراسته في عام (2016)، أجرى "محمد" تحليلاً لبعض مؤشرات التبعية التجارية في الإقتصاد العراقي. وأظهرت نتائج البحث أن متوسط درجة تعرض الإقتصاد العراقي التجاري يزيد عن (75٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما أن متوسط درجة التركيز السلعي يبلغ أكثر من (98٪) من إجمالي الصادرات. وأظهرت أيضاً أن متوسط درجة التركيز الجغرافي للصادرات يبلغ أكثر من (47٪) من إجمالي الصادرات. وأخيراً، كانت نسبة متوسط الميل إلى الإستيراد أكثر من (27٪) من قيمة الصادرات الناتج المحلي الإجمالي للعراق. وفي دراستهم التي نُشرت في عام (٢٠١٦)، أكد باحثون بما فيهم "محي وكاظم وتوفيق" أهمية المؤشرات الإقتصادية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي .أبرزوا أيضاً أهمية التزام الحكومة بسياسات الإنفاق، وشددوا على ضرورة توجيه هذه السياسات بشكل مدروس نحو تحقيق التأثيرات المناسبة على متغيرات الإقتصاد الكلي، بهدف الوصول إلى مرحلة التغيير الإقتصادي. ودراسة "المعماري والسبعاوي" في عام (2022) تناولت تحليل أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على النمو الإقتصادي في العراق خلال الفترة من عام (1995) إلى عام (2020)، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة تصل إلى (٩٥٪) من التغيرات في النمو الإقتصادي ترتبط بعلاقات معينة مع عوامل اقتصادية مختلفة. وفي السياق العام، أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين صافي العمليات الخارجية ومعدل التضخم وعرض النقود بمعناه الواسع، وعلاقة مباشرة بين صافي العمليات الخارجية. وعلى المدى القصير، أظهرت الدراسة علاقة مباشرة بين العرض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك علاقة مباشرة بين العرض النقدي بمعناه الواسع وسعر الصرف وعجز الموازنة، كلها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة معينة. ودراسة "محمد وحسين" في عام (2020) استخدمت النموذج الكينزي المفتوح لقياس أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام (1980) إلى عام (2016). وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة في الصادرات والإنفاق الحكومي والإستثمار في البنية التحتية تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى القصير. ودراسة "Chowdhury & Other" في عام (2019) قامت بقياس تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش خلال الفترة من عام (1987) إلى عام (2015). ووجدت

الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يمتلك تأثيراً إيجابياً على جميع المتغيرات باستثناء معدل التضخم. وبناءً على هذه النتائج، وتشير إلى أن مؤشرات الإقتصاد الكلي تمتلك تأثيراً كبيراً على النمو الإقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش. ودراسة " Noreen & Other" في عام (2018) قامت بقياس وتحليل أثر عوامل الإقتصاد الكلي، مثل معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، ومعدل التصدير، على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة من عام (1968) إلى عام (2017) .وخلصت الدراسة إلى أن معدل التضخم له تأثير سلبي وغير مهم على النمو الاقتصادي، في حين أن سعر الفائدة وسعر الصرف يمتلكان تأثيراً سلبياً كبيراً. كما وجدت الدراسة أن نسبة الصادرات تمتلك تأثيراً إيجابياً على الإقتصاد الباكستاني. ودراسة "Kryeziu " في عام (2016) قامت بقياس العلاقة بين متغيرات الإقتصاد الكلي، مثل الدين العام، عجز الموازنة، التضخم، والنمو الإقتصادي في كوسوفو خلال الفترة من عام (2004) إلى عام (2014). ووجدت الدراسة أن هذه المتغيرات الإقتصادية تمتلك تأثيراً على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

التعقيب على الدراسات السابقة: -

يتمحور حول تعدد الجوانب التي تسلط الضوء على أهمية فهم علاقة المتغيرات الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي في بيئات اقتصادية مختلفة. من خلال دراسات متعددة، والتعقيب المستنتجة من الدراسات السابقة يتضمن كما يلي: -

١- تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي: توضح أهميته من خلال تيسير الإستثمارات الأجنبية. ويعكس هذا الجانب أهمية تحقيق تنوع اقتصادي يقلل من الاعتماد على صادرات النفط ويعزز النمو المستدام.
٢- ضعف البيئة المصرفية والبنية التحتية المالية: يظهر التحليل وجود ضعف في البيئة المصرفية والبنية التحتية المالية في العراق، مما يعوق النمو الإقتصادي. ويشير هذا إلى ضرورة تحسين البنية المالية وتعزيز كفاءة المؤسسات المالية لدعم النمو.
٣- تحسين بيئة الأعمال ومكافحة الفساد: يبرز التحليل دور الفساد وضعف المؤسسات القانونية والقضائية في خلق بيئة أعمال مشوهة وغير مستقرة. وينبغي تكثيف الجهود لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق بيئة أعمال مستقرة وفعالة.
٤- تأثير المتغيرات الإقتصادية الكلية: يوضح التحليل أن عوامل مثل معدل التضخم وسعر الصرف تؤثر بشكل كبير على النمو الإقتصادي في العراق. ويشير ذلك إلى ضرورة اتخاذ سياسات مالية ونقدية مناسبة للحفاظ على استقرار الإقتصاد.
٥- أهمية السياسات الحكومية: يؤكد التحليل على أهمية سياسات الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتعزيز النمو. ويجب أن تكون هذه السياسات مدروسة وموجهة نحو تحقيق الأثر المناسب على الإقتصاد الكلي.
٦- باختصار، يوفر تحليل الدراسات السابقة إطاراً شاملاً لفهم التحديات والفرص التي تواجه الإقتصاد العراقي، ويقدم توجيهات مهمة لتوجيه الجهود نحو تحقيق النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي في البلاد.

المبحث الاول: الإطار النظري للبحث
الملامح العامة للمؤشرات الإقتصادية العراقية

تمهيد:

يعد التحليل الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية عنصراً مهماً لفهم أداء أي اقتصاد. وفي حالة العراق، فإن الفحص الشامل للمتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تمتد من عام (2005) إلى عام (2023) يقدم رؤى حول الوضع الإقتصادي للعراق لما يقارب من عقدين من الزمن، وشهد العراق تغيرات اجتماعية وسياسية كبيرة، بما في ذلك آثار الصراع، والتحولات في السياسات الحكومية، والتقلبات في أسعار النفط العالمية، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، وكلها كان لها آثار عميقة على اقتصاده. ومن خلال تحليل المتغيرات الإقتصادية المختلفة يمكننا الحصول على فهم أعمق للأداء الإقتصادي في العراق والتحديات والفرص خلال هذه المدة. والتحليل يزود صناع السياسات والإقتصاديين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة برؤى قيمة حول العوامل التي تؤثر في المسار الإقتصادي في العراق والمجالات المحتملة للتحسين والتطوير. ومن خلال الفحص الدقيق لهذه المتغيرات، يمكننا تحديد الاتجاهات والعلاقات المتبادلة والعلاقات السببية، مما يسهم في إثراء السياسات والاستراتيجيات الإقتصادية، وذلك لتعزيز النمو الإقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في العراق.

اولاً: اهمية المتغيرات الاقتصادية :-

تلعب دوراً حاسماً في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك هناك ندرة لكثير من البلدان المتقدمة لهذه المتغيرات لذلك من الضروري البحث واستكشاف عن جميع أبعاد التحليل ذات الصلة بأهمية هذه المتغيرات وتأثيره بالإقتصاد ونموه (Stuart, N., et al,2015,61). وأهمية مراقبة المتغيرات الإقتصادية تكون من خلال التوجهات الحكومة الرامية لخلق التأثيرات على النمو الإقتصادي وصولاً إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن السياسات الإقتصادية في جميع الإقتصادات تؤدي إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، أو عن اتجاهات خاصة، ولا يمكن لمجتمع أن يحقق لقد حققت العديد من الحضارات الرخاء والاستقرار دون استخدام السياسات الإقتصادية الحكومية، وعلى سبيل المثال يعتمد الالتزام بالسياسة المالية على موقف الدولة، وليس على مستوى النطاق الذي تنفذ من خلاله الإنفاق، بل يعتمد أيضاً على وجودها، حيث يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية في كثير من الأحيان إلى إحباط جهود الدولة وضعفها. وفشل برامجها في توجيه سياساتها المالية بشكل رشيد. ونتيجة لذلك، الحكومة يصبح أكثر انخراطا في الإجراءات ويأثر سلباً على النمو والاستقرار (موسى،٢٠١٠،٣). وعليه ان مفهوم وأهمية مؤشرات الإقتصادية على المستوى العالمي يتضمن من متغيرات في كافة النواحي، سواء الإقتصادية أو السياسية أو حتى البيئية، كاداة

للتأثير في موازين القوى السياسية والاجتماعية والإقتصادية للوصول إلى النمو الإقتصادي، وسنستكشف أهم المفاهيم النظرية والفكرية لتلك المؤشرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الواقع يتضمن من نوعين :

١- إيرادات من مؤشرات اقتصادية نفطية: التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية مقابل إنتاجها وتصديرها للنفط الخام أو مشتقاته، أو هو الحال الذي يعتمد على الإيرادات النفطية المتولدة من إنتاج النفط والغاز المملوك للدولة، ويتم تلخيص درجة اعتماد اقتصاد الدولة على هذه الإيرادات .وبحسب معايير الصناعة النفطية، فهي نسبة أعلى من إجمالي مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (صبري،٢٠١٩،١٠) .

٢- إيرادات من مؤشرات اقتصادية غير نفطية: تشمل كافة أنواع التي لا تأتي من الموارد النفطية للدولة، وهي تشمل في الغالب الإيرادات الضريبية مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم الإنتاج، وكما توصف الإيرادات غير النفطية بأنها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في دورها السيادي نتيجة النشاط الإقتصادي غير النفطي (القطاعات الإقتصادية) الذي يظهر تنوع الإقتصاد، ويمكن استخدام هذه الأموال لتوجيه النشاط الإقتصادي بما يتوافق مع أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة. (صندوق النقد الدولي ٢٠١٦)

ثانياً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

هي عوائد السلع والخدمات التي تم إنتاجها باستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية معينة (نيما، ١٩٨٨:١٠٣)، وبهذا الصدد يقال إن الناتج المحلي الإجمالي هو الزيادة المستمرة في النمو الإقتصادي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الوقت (محمد، ٢٠١٣: ٦). والعوامل الهامة للناتج المحلي الإجمالي ويختلف دور هذه العوامل بين البلدان المتقدمة والنامية ولكن بالنتيجة تؤثر على معدل تراكم رأس المال ومعدلات النمو الإقتصادي للبلدان حسب مستوى تقدمهم للمؤشرات الإقتصادية (Gerdien,2007:10) ، ويتمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد مقدار مايحصل عليه الفرد (نظرياً) من السلع والخدمات خلال السنة كما يقيس هذا المؤشر (النمو الإقتصادي) و مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ويمثل عنصراً هاماً من عناصر نوعية الحياة (سماقي،٢٠٠٦،١٨٤).

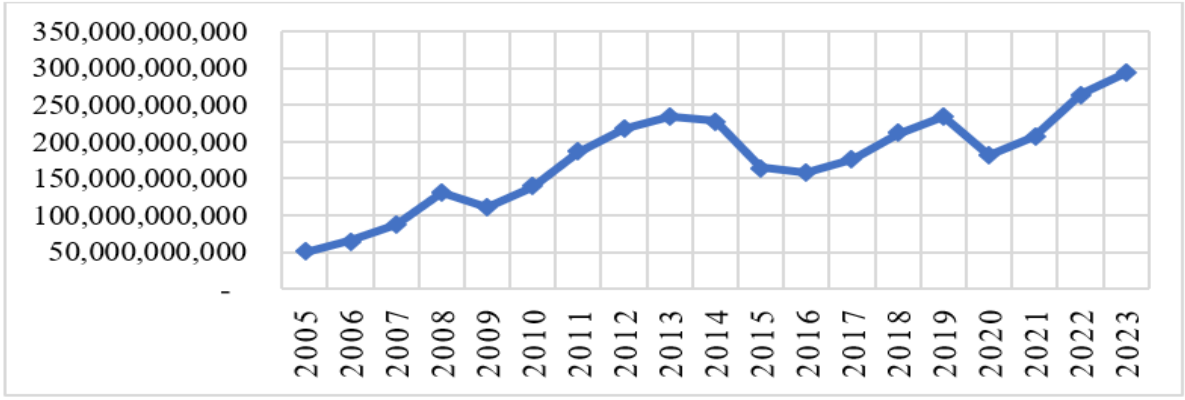

شكل (١): الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) بالدولار الامريكي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

يعرض الشكل (١) الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي للأعوام (2005 إلى 2023) وتمثل قيم الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال مدة زمنية محددة، ويمكننا ملاحظة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي هناك زيادة ملحوظة ابتداء من عام (2005-2008) ويليها إنخفاض في عام (2009). ثم يظهر الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تصاعدياً من عام (2010) إلى عام (2019) مع بعض التقلبات بينهما. وكاشفاً عن التقلبات الناجمة عن عوامل مثل أسعار النفط، والاستقرار السياسي، والإستثمار والبنية التحتية، والأوضاع الإقتصادية العالمية، والمخاوف الأمنية يمكن أن تؤثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض الأسعار مما يؤدي إلى إنخفاضه(Al-Adhari,2020:14) ومن الممكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل الأنشطة الإقتصادية، في حين يمكن للاستثمارات في البنية التحتية أن تحفز النمو الإقتصادي، ويمكن أن تؤثر الظروف الإقتصادية العالمية أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وحيث يؤدي الانكماش في الأسواق الرئيسية إلى تقليل الطلب على الصادرات وكذلك يمكن للمخاوف الأمنية، مثل الإرهاب أو الصراعات الداخلية، أن تعيق الإستثمارات وتخفض الناتج المحلي الإجمالي، ويساعد تحليل هذه العوامل على فهم الأسباب الكامنة وراء تقلبات الناتج المحلي الإجمالي في العراق.(Lama, 2024:15)

ثالثاً: مؤشر إنتاج وتصدير النفط:

ويمثل النفط مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، (٤٠٪) من الطلب العالمي إلا أنها تواجه مخاطر عديدة، بما في ذلك تأمين الإمدادات، وتنويع مصادر الطاقة، والصراعات السياسية، وخطر نفاد إمدادات النفط العالمية بسبب ارتفاع الطلب العالمي. وتفاقمت أزمة النفط بسبب دوره كسلعة تجارية عالمية، مما يعرضه للتقلبات والمضاربات. ويساهم استخدام النفط كمورد أحفوري

في تغير المناخ، مما يتطلب بذل جهود عالمية للحد من انبعاثات الكربون. ويتعين على العالم أن يركز على ابتكار وإنشاء التكنولوجيات اللازمة لإنتاج بدائل جديدة للنفط .ويكمن التحدي في إيجاد بدائل قادرة على منافسة النفط اقتصاديا، ومتوافقة مع الاحتياجات العالمية، ويمكن الاعتماد عليها في التدفقات واسعة النطاق (صالح،٢٠١١،٢٢). وإن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبيرعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع تأثيرات متفاوتة على مختلف البلدان وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط بنسبة (100٪) إلى خسارة الإنتاج بنحو (5٪)، بينما في النرويج، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خسارة إلى زيادة في الإنتاج تزيد عن (٢٪) (Marcelo,2005). وتظهر الأبحاث أيضاً أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإنخفاض أسعار النفط، حيث يكون الإنخفاض الأخير في كثير من الأحيان غير مهم من الناحية الإحصائية ومكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي (Sherzod,2009). بما في ذلك النفط الخام التقليدي يلعب دوراً رئيسياً في احتياجات الطاقة العالمية طوال القرن الحادي والعشرين، ومن الضروري لشركات النفط والغاز الإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التوازن بين دورة العرض والطلب وإطالة عمر احتياطيات النفط والغاز(Waqas ,2020) . وخلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين، كان قطاع النفط يشكل العنصر الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق. ومع ذلك، نتيجة لدخول البلاد في حروب متواصلة، لم يتم استثمار عائدات النفط بشكل فعال لتحقيق نمو في القطاعات غير النفطية، وقد يكون هذا الأمر قد جعل الإقتصاد غير قادر على التكيف والنمو بشكل أكبر وأكثر مرونة. يعتبر سوق النفط معرضاً للتقلبات، مما يجعل من التخطيط للمستقبل البعيد أمراً صعباً وغير متوقع. للتخفيف من تأثير هذه التقلبات على الإقتصاد، يجب تعزيز دور القطاعات الأخرى في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العراقي(Jassim, 2009: 31)

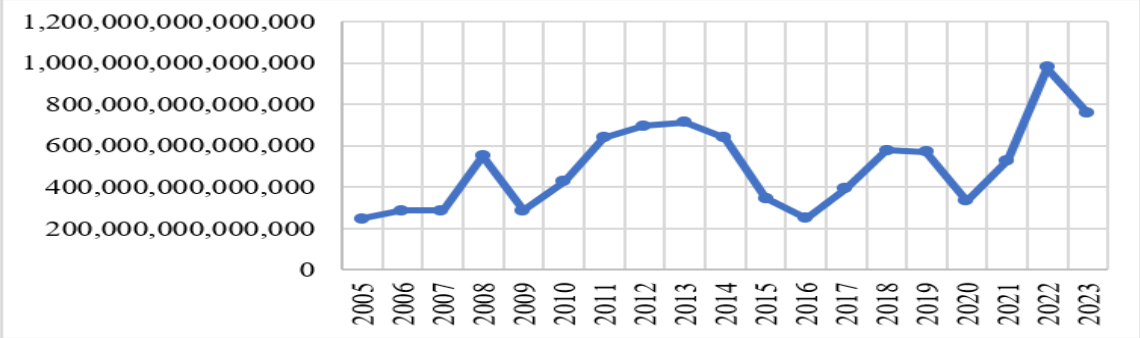

شكل (٢): العائدات النفطية للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) بالدولار الامريكي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

ويوضح بيانات شكل (٢) عائدات النفطية للحكومة العراقية للمدة (2005-2023) حسب التقلبات في عائداته من صادرات النفط، وحيث خلال فترة اعوام (2005-2008) تظهر عائدات النفط زيادة مطردة، مما يعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الطاقة الإنتاجية في العراق خلال فترة الإستقرار الإقتصادي. وكذلك اعوام (2009-2011) تظل الإيرادات النفطية مستقرة نسبياً مما يشير إلى فترة من التماسك بدلاً من النمو أو الإنخفاض وقد يُعزى هذا الاستقرار إلى ثبات مستويات إنتاج النفط واستقرار سوق النفط العالمي نسبياً خلال هذه الفترة. وايضاً خلال اعوام (2012-2015) هناك زيادة طفيفة في الإيرادات في عام (2012) مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن ابتداء من عام (2013) فصاعداً هناك ثبات أو إنخفاض طفيف في الإيرادات وتتزامن هذه الفترة مع عوامل جيوسياسية مختلفة مثل عدم الإستقرار في المنطقة، والتغيرات في أسعار النفط، والتقلبات في الطلب العالمي. ويتبين من اعوام (2016-2020) إنخفاض ملحوظ في الإيرادات النفطية وقد يعزى هذا الإنخفاض إلى عدة عوامل بما في ذلك انهيار أسعار النفط العالمية في اعوام (2014-2016) وزيادة المعروض في السوق والتحديات الداخلية التي يواجهها العراق مثل عدم الاستقرار السياسي والقضايا الأمنية. ويلاحظ في اعوام (2021-2023) إنخفاض كبير في الإيرادات في عام (2021)، وقد يكون ذلك بسبب التحديات المستمرة التي تواجهها صناعة النفط في العراق وسط جائحة كورونا وتداعياتها الإقتصادية. ولكن هناك انتعاشاً جزئياً في الإيرادات عام (2023) مقارنة بعام (2021)، مما يشير إلى بعض الإستقرار أو التحسن في الوضع الإقتصادي. وبشكل عام، تعكس البيانات حساسية الإقتصاد العراقي لأسواق النفط العالمية والديناميات الجيوسياسية والاستقرار الداخلي والعوامل الخارجية مثل جائحة كوفيد-١٩(Hosam, 2020:13).

رابعاً: مؤشر الاستثمارات (المحلية والاجنبية):

تحظى رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية بأهمية كبيرة في تطوير البلدان، سواء من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية. ويُعَدُّ الإستثمار من بين الأنشطة الإقتصادية المهمة، حيث يُسهم في تراكم رأس المال الحقيقي ويُعزز النمو الإقتصادي (عبدالرضا،٢٠١٦،٦). وتنقسم أنواع الإستثمار وفقاً للزمن إلى استثمار مباشر طويل الأجل وغير مباشر. يتم الإستثمار المباشر بواسطة الشركات الكبيرة التي تمتلك قدرات مالية هائلة وتتحكم في الإنتاج والأسعار. أما الإستثمار غير المباشر فيتم عن طريق الإستثمار في الأسهم والسندات ويُجرى عادةً من قِبل المؤسسات المالية مثل البنوك وصناديق الإستثمار والأفراد (سنيد،٢٠١٧،١٢). ويُعَتَّبر الإستثمار المحلي والأجنبي المباشر أمرين أساسيين لتعزيز النمو الإقتصادي، حيث تشير الدراسات

إلى وجود تفاعل ديناميكي بينهما وبين الناتج المحلي الإجمالي (Mahmood and Farid,2014:12). يُعزّز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر النمو الإقتصادي بشكل أكبر ويُسهم في استقرار الإقتصاد بشكل عام، بينما يُحسّن الإستثمار المحلي البنية التحتية ويشجع على الإستثمار الأجنبي. إن العلاقة بين الإستثمار المحلي والأجنبي متبادلة الاتجاه وتساهم كل منهما في تعزيز الآخر. بشكل عام، يلعب الإستثمار في كلتا صوره دوراً مهماً في تحفيز النمو الإقتصادي(Masoud et al.,2013:122).

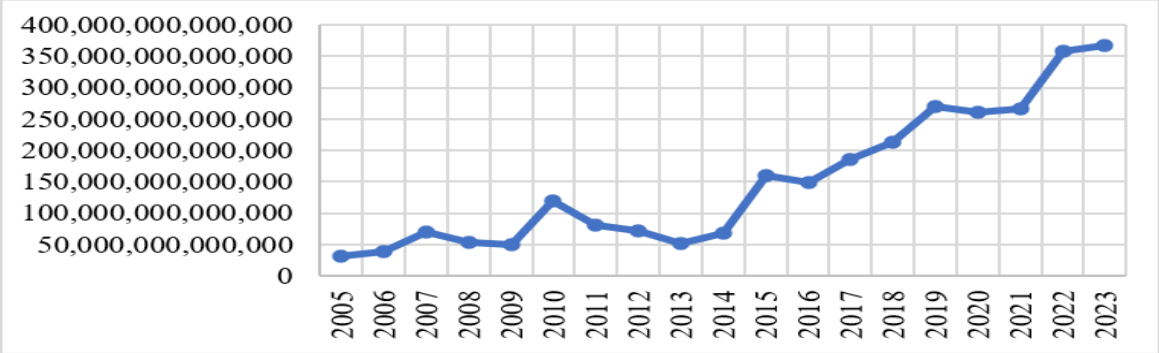

شكل (٣): مجموع الاستثمارات (الداخلية والخارجية) للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) بالدولار الامريكي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

وبالنظر إلى الشكل (٣) يمكننا أن نرى التقلبات في الإستثمار العراقي والأجنبي في العراق، وتعزى الزيادة في الإستثمار من عام (2005) إلى عام (2008) إلى تحسن الاستقرار والنمو الإقتصادي في المنطقة خلال تلك الفترة. ومع ذلك، ربما أدت الأزمة المالية العالمية في عام (2008) إلى إنخفاض طفيف في الإستثمار في السنوات اللاحقة. وتشير مستويات الإستثمار الثابتة من عام (2009) إلى عام (2015) إلى فترة من الاستقرار النسبي في المنطقة. ومن الممكن أن يتأثر الإنخفاض الطفيف في الإستثمار في عامي (2016) و(2017) بالتوترات الجيوسياسية أو عدم اليقين الإقتصادي. وقد يرجع الإنخفاض الكبير في الإستثمار في عام (2021) إلى عوامل مختلفة مثل عدم الاستقرار السياسي، أو التغيرات في السياسات الحكومية، أو الضغوط الإقتصادية الخارجية. ويمكن أن تشير الزيادة اللاحقة في عام (2023) إلى تجدد الثقة في السوق العراقية، أو تحسن الظروف الإقتصادية، أو فرص استثمارية جديدة. وبشكل عام يمكن أن تتأثر التقلبات في الإستثمار بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، والظروف الإقتصادية، واتجاهات السوق العالمية، ومعنويات المستثمرين (Shivan,2021:9).

خامساً: مؤشر سعر الصرف:

فهم سعر الصرف يعتبر أمراً أساسياً في العالم الإقتصادي والمالي، حيث يحدد قيمة العملة ويؤثر بشكل كبير على العمليات الإقتصادية والمالية سواء داخل البلاد أو في الساحة الدولية. ويُعتبر سعر الصرف ببساطة كسعر لوحدة من العملة المحلية مقابل وحدة من عملة أجنبية (Kingston,٢٠٠٦: ٢)، وهو يتأثر بالعديد من العوامل منها العرض والطلب والأوضاع الإقتصادية للبلد. وتتعرض أسعار صرف العملات لتقلبات تؤثر بشكل كبير على القطاعين المالي والصناعي، وتؤثر أيضاً على أداء السوق المالية وتعكس قوة الإقتصاد والعملة المحلية. ويُظهر الاهتمام بتحديد سعر الصرف الحقيقي والفعلي الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتأثيره على الإقتصاد بعد مراقبة مستويات التضخم وحفظ القيمة الواقعية للعملة، بالإضافة إلى تعزيز الإستثمارات المحلية والأجنبية (Brigham & Ehrhard ٢٠١٤:٥). ومن الجدير بالذكر أن التدخل الحكومي في أسعار الصرف يمكن أن يكون له تأثيرات متباينة، وحيث يمكن أن يقلل التدخل المعلن من قبل البنوك المركزية من التقلبات، وبينما قد تزيد التدخلات السرية منها. ويظهر بشكل عام أن سياسة سعر الصرف الرسمي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تقلبات سعر الصرف (Dominguezk 1993:9).

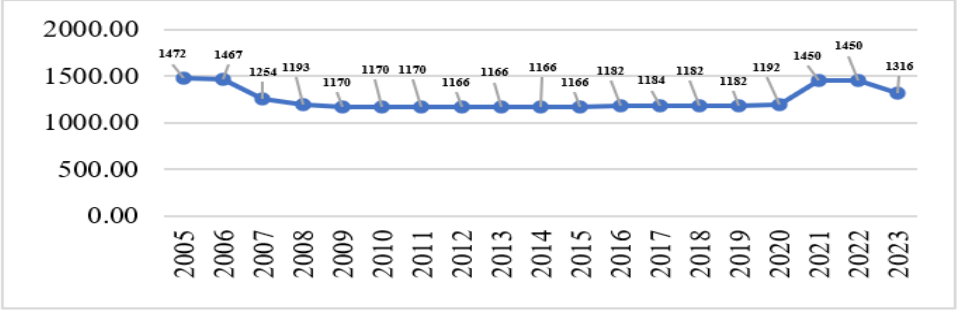

شكل (٤): اسعار الصرف للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

وتمثل الشكل (٤) سعر صرف عملة العراق الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وحيث يوجد استقراراً في اعوام (2005-2007) في ظل سعر صرف الدينار العراقي مستقراً نسبياً يتراوح بين (1400 إلى 1500) دينار لكل دولار أمريكي. وحيث يوجد والتقلبات في اعوام (2008-2011) كان هناك ارتفاع تدريجي في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وإنخفض سعر الصرف من نحو (1200) دينار للدولار إلى (1166) ديناراً للدولار الواحد لان كانت هناك تقلبات في سعر الصرف مما يعكس حالة عدم اليقين الإقتصادي والعوامل الخارجية التي تؤثر على أسواق العملات. والفترة المستقرة (2012-2016) ظل سعر صرف الدينار العراقي مستقراً نسبياً حيث كان يتقلب ضمن نطاق ضيق حول (1166) إلى (1184) دينارا لكل دولار أمريكي. وربما كان هذا الاستقرار مدعوماً بتحسن الظروف الأمنية والاستقرار الإقتصادي النسبي خلال هذه الفترة. ويلاحظ إنخفاض طفيف في السنوات الأخيرة (2017-2023) كان هناك إنخفاض طفيف في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وارتفع سعر الصرف من (١١٨٤) ديناراً للدولار الواحد عام إلى (1316) ديناراً للدولار. وربما تكون عوامل مثل التغيرات في أسعار النفط والتطورات السياسية والتحديات الإقتصادية قد أثرت على اتجاه الإنخفاض. وبشكل عام تعكس بيانات سعر الصرف التقلبات والاتجاهات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المحددة، ومتأثرة بمختلف العوامل المحلية والدولية المؤثرة على اقتصاد العراق وأسواق العملة. (Al-Anzi et all, 2022: 7)

سادساً: عرض النقد:

هو مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع لفترة زمنية محددة، وتشمل جميع وسائل الدفع المتداولة في ملكية الأفراد والمشاريع والمؤسسات الأخرى. وقد أثار هذا المفهوم جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول تعريفه وكيفية قياسه. ولا بد من التأكيد على أن عرض النقود يعتبر ديناً على الجهاز المصرفي أو المؤسسة التي تصدره، وهو التزام من جانبه وحق لحامله في السيطرة الكاملة على المبالغ المتوفرة لديه. ويصنف عرض النقود إلى عدة أشكال، منها المعنى الضيق (MS1) الذي يشير إلى العملة المتداولة خارج النظام. الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الودائع المصرفية. عرض النقود بالمعنى الواسع (MS2) هو تعريف أوسع لعرض النقود، حيث يشمل عرض النقود بالمعنى الضيق (MS1) بالإضافة إلى الودائع غير المتداولة وشبه المتداولة والأموال الأخرى (الدليمي،١٩٩٠،١٠٦). ويؤثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعمل السياسات النقدية التوسعية على زيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستثمارات والإنفاق ويعزز الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، تعمل السياسات النقدية على تقليل المعروض النقدي لتقليل التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار والإنفاق، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. (Denys & Polina, 2022). وتتفاوت العلاقة بين نمو المعروض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب السياق، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، بينما لا تجد دراسات أخرى أي تأثير كبير للمعروض النقدي على الناتج المحلي الإجمالي (Ayad & Ation, 2020:190).

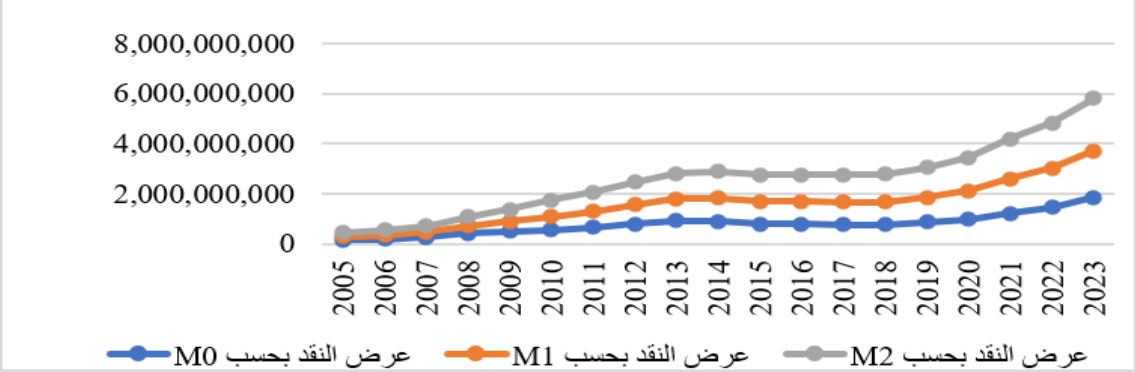

شكل (٥): عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

يُظهر الشكل (٥) ملخصاً لمجموع العروض النقدية في الاقتصاد العراقي، والذي يشمل النقود والودائع الجارية والقابلة للتحويل بسهولة، والتي تُعتبر قريبة من النقود. ويُقدم الشكل نظرة عامة على اتجاهات العرض النقدي في العراق استناداً إلى البيانات المتاحة، وحيث من عام (2005-2008)، كانت هناك زيادة مطردة في المعروض النقدي في العراق، مما يشير إلى النمو في المعروض النقدي الأوسع المتداول في الإقتصاد. وشهدت الأعوام من (2009-2011) ايضاً زيادة كبيرة في المعروض النقدي، مما يعكس التوسع المستمر في عرض النقود. وفي عامي (2012-2013)، وأظهرت الأعوام من (2014-2016) مستويات مستقرة نسبياً مع تقلبات طفيفة في عرض النقود. ومن عام (2017-2023) كانت هناك زيادة تدريجية في المعروض النقدي مع ملاحظة نمو كبير في السنوات اللاحقة. وبشكل عام، تعكس اتجاهات المعروض النقدي في العراق ديناميكيات اقتصاد البلاد، بما في ذلك عوامل مثل النمو الإقتصادي والتضخم والسياسة النقدية والإستقرار المالي. يمكن أن يشير تزايد المعروض النقدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي والسيولة في النظام المالي، في حين أن المستويات المستقرة أو المتناقصة قد تشير إلى ظروف اقتصادية

مختلفة. ومن الضروري لواضعي السياسات مراقبة وإدارة العرض النقدي لدعم النمو الإقتصادي المستدام والإستقرار في العراق (Falah & Ahmadk2017:21).

سابعاً: مؤشر البطالة:

تمثل التعطل القسري لجزء من القوى العاملة في مجتمع معين، على الرغم من قدرتهم ورغبتهم في العمل والإنتاج (خالد واحمد،١٩٩٩،٢٦٥). ويُعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الرئيسية لأداء اقتصاد معين، حيث تتمثل السياسات الإقتصادية للدول في جهود للحفاظ على هذا المعدل منخفضاً لتجنب الآثار الإجتماعية لهدر الموارد البشرية وعدم استغلالها بشكل كامل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل. البطالة تُعتبر فعلياً خسارة للموارد الإقتصادية، حيث تمثل فقداناً حقيقياً للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المعطلين. وتؤدي البطالة أيضاً إلى تراجع وتآكل في رأس المال البشري، إذ يؤدي تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل لفترات طويلة إلى إنخفاض الإستثمار، وهو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي(حسن وسعيد،٢٠٠٤،٢٨). في فترات الركود الاقتصادي، حيث ترتفع معدلات البطالة وتتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك يشير قانون أوكون إلى وجود علاقة بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ويعزز هذا القانون الحاجة إلى تجاوز معدل النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي بهدف خفض معدلات البطالة. وتقترح التدابير المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة للتخفيف من معدلات البطالة. ومع ذلك، يتعين على صانعي السياسات دراسة تأثيرات هذه التدابير بعناية لضمان فعاليتها (Kemi and Dayo,2014:17).

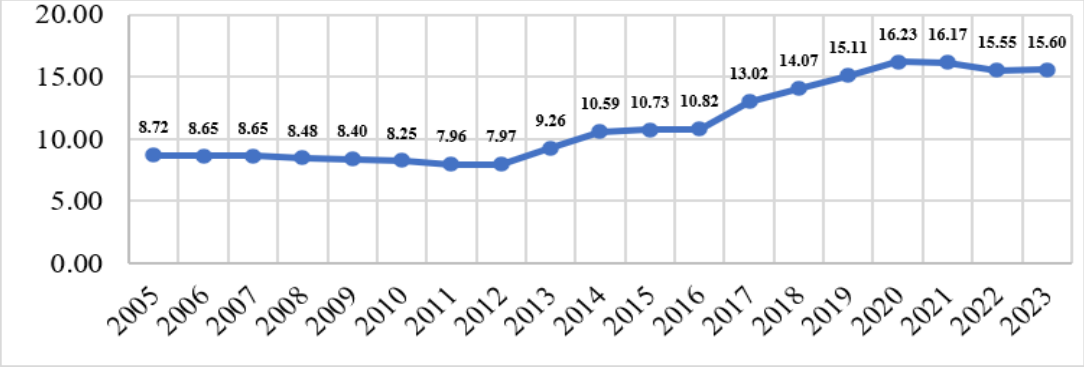

شكل (٦): معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

والشكل (٦) يوضح مواجه العراق تحديات كبيرة فيما يتعلق بالبطالة وبعوامل مختلفة بما في ذلك عدم الإستقرار السياسي، والعقوبات الإقتصادية، وتقلبات أسعار النفط. حيث ان اعوام (2005-2011) شهد العراق فترة من إعادة الإعمار والإنتقال وكانت معدلات البطالة مرتفعة بسبب الإضطراب الناجم عن عدم الإستقرار في العقد السابق، وكذلك ساهم انعدام الأمن وتدمير البنية التحتية، وبطء عملية إعادة البناء في محدودية فرص العمل. وفي اعوام (2012-2017) ومع تحسن الظروف الأمنية تدريجياً، شهد العراق بعض النمو الإقتصادي وتكثيف جهود إعادة الإعمار، ومع ذلك ظلت البطالة مشكلة كبيرة لا سيما بين الشباب وأولئك الذين يقيمون في المناطق المتضررة من النزاع، وعلى الرغم من التحسينات في بعض القطاعات، ظل معدل البطالة الإجمالي مرتفعا نسبياً لتأثير الصراع مع داعش (2014-2017) شهدت العراق أعمال العنف والنزوح مما أدى إلى تفاقم حالة البطالة. وأدى نزوح السكان وتدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الإقتصادية إلى تفاقم ظروف سوق العمل ومرحلة ما بعد الحرب والتحديات الإقتصادية، وبحلول عامي (2017 و2018) دخل العراق مرحلة الإستقرار وإعادة الإعمار، ومع ذلك استمرت التحديات الإقتصادية بما في ذلك الإعتماد على عائدات النفط، وعدم الكفاءة البيروقراطية، وظلت معدلات البطالة مرتفعة بشكل مطرد، وعلى الرغم من بعض التحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة البطالة من خلال برامج خلق فرص العمل، والتنويع الإقتصادي، والإصلاحات، فإن التقدم المستدام لا يزال يمثل تحدياً بسبب المخاوف الأمنية المستمرة، وعدم الإستقرار السياسي، والقضايا الهيكلية داخل الإقتصاد العراقي. (Azhar & Dawood,2023:11).

ثامناً: مؤشر التضخم:

يعد التضخم أحد القضايا الرئيسية لعدم استقرار الإقتصاد الكلي ويشمل تأثيره العديد من المتغيرات الإقتصادية، على الرغم من أن هذا المصطلح واسع الإنتشار ومشمول في معظم الإقتصادات، وهو كذلك التضخم الذي تغطيه معظم الإقتصادات حالياً، فبعضهم يعرفه على أنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما. (David & Udo,2014) هو أحد أكثر المصطلحات الإقتصادية التي يحاول البنوك المركزية كبحها في جميع الأوقات، وعليه حاولت العديد من النظريات الإقتصادية تفسير هذه الظاهرة الإقتصادية الحساسة كالنظرية الكلاسيكية للتضخم (نظرية كمية النقود)، والنظرية الكينزية للتضخم الناتج عن الطلب والجذب، والنظرية الهيكلية للتضخم. وفقاً لنظرية كمية النقود، هناك علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستويات الأسعار. ولذلك يمكن أن يكون سبب التضخم هو التوسع في المعروض النقدي لاقتصاد معين ومن ناحية أخرى تنص النظرية الكينزية على أنه عند

التوظيف الأمثل للإنتاج، فإن الزيادة في المستوى العام للأسعار تأتي نتيجة لزيادة إجمالي الطلب على زيادة إجمالي العرض في الوقت نفسه، حاولت النظرية البنيوية للتضخم تفسير الإرتفاع المستمر في الأسعار في البلدان الأقل نمواً وبالتالي ان تأثيره الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي سوف لا يعتمد عليه كمصدر رئيسي للنمو (Abdulkadhim &Al-Jafarik,380,2019).

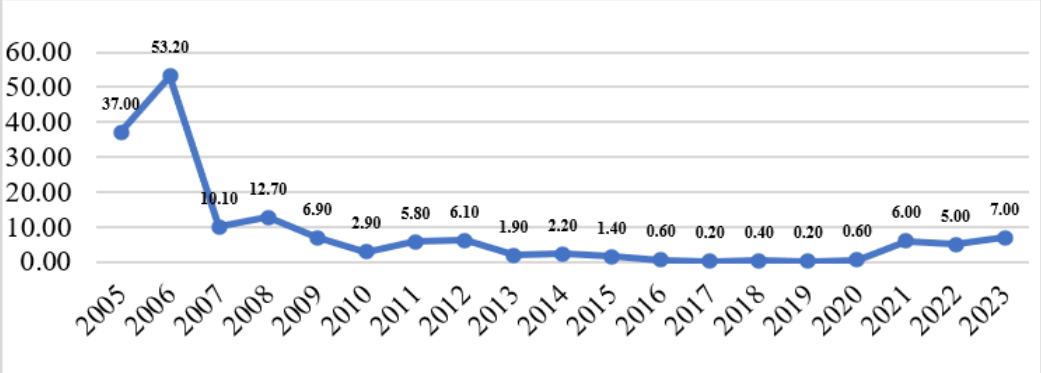

شكل (٧:) معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

وعليه الشكل (٧) يوضح اتجاهات التضخم في العراق اذا يتطلب دراسة البيانات التاريخية والنظر في مختلف العوامل التي أثرت على التضخم خلال هذه الفترة، بعد عام (2003) بعد تغير في النظام يبدوا اعوام (2005-2011) تعرضت العراق إلى ضغوط تضخمية وأدى الإخلال بالهياكل الأساسية، وعدم اليقين خلال هذه الفترة. وكذلك في مرحلة ما بعد الاستقرار يلاحظ في اعوام (2012-2017) ومع تحسن الظروف الأمنية تدريجياً، دخل العراق مرحلة الإنتعاش الإقتصادي وربما تكون معدلات التضخم قد تذبذبت خلال هذه الفترة متأثرة بعوامل مثل السياسات الحكومية، وأسعار النفط، والظروف الإقتصادية الخارجية. ونزاع داعش في اعوام (2014-2017) ادى إلى الإضطراب، والأمر الذي كان يمكن أن يؤثر على ديناميات التضخم. وقد تكون الإضطرابات المتصلة بالنزاعات اثرت على الأنشطة الإقتصادية وقد أسهمت في حدوث ضغوط تضخمية. وفترة (2018-2023) وفي أعقاب الاستقرار الامني ظل العراق يواجه تحديات اقتصادية، بما في ذلك العجز المالي، والإعتماد على عائدات النفط، والمسائل الهيكلية. وقد تكون السياسات الحكومية والتدابير النقدية والجهود الرامية إلى تنويع الإقتصاد قد أثرت على اتجاهات التضخم خلال هذه الفترة. وايضاً أسعار النفط والسياسات الحكومية وتؤثر التقلبات في أسعار النفط العالمية تأثيراً كبيراً على اقتصاد العراق ومعدلات التضخم فيه، ونظراً لاعتماد البلد على صادرات النفط ويمكن للسياسات الحكومية المتعلقة بالإدارة المالية والسياسة النقدية والإعانات أن تؤثر أيضاً في الضغوط التضخمية. وعموماً، يتطلب تحليل اتجاهات التضخم في العراق دراسة مجموعة من المؤشرات الإقتصادية، وتدابير السياسة العامة، والعوامل الخارجية (Edris & Ali,2021:17).

تاسعاً: مؤشر الدين العام

الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس شائع يستخدم لتقييم الصحة المالية للبلد، مما يعكس قدرة الدولة على سداد ديونها نسبة إلى حجم اقتصادها. ويمكن أن يشير ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مشاكل محتملة، كإنخفاض المرونة المالية، قد تؤدي مستويات الديون المرتفعة إلى الحد من قدرة الحكومة على الإستجابة للانكماش الاقتصادي أو حالات الطوارئ دون اللجوء إلى المزيد من الاقتراض. وزيادة تكاليف الاقتراض، قد تطالب الأسواق بأسعار فائدة أعلى على السندات الحكومية إذا رأت ارتفاع خطر التخلف عن السداد بسبب ارتفاع مستويات الديون. ومزاحمة الاستثمار الخاص، عندما تقترض الحكومات على نطاق واسع، فإنها تتنافس مع المقترضين من القطاع الخاص على الأموال المتاحة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص (Aleksander, & Miroslav 2014:9). واحتمالية التخلف عن سداد الديون السيادية، إذا أصبحت ديون دولة ما غير مستدامة، فقد تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها، مما يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة. ومع ذلك، من الضروري النظر في عوامل أخرى إلى جانب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، يعد تكوين الدين، وهيكل الاستحقاق، والقدرة على خدمة الدين من العوامل الحاسمة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب آفاق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في أي بلد أدواراً مهمة في تحديد قدرتها على إدارة عبء ديونها بشكل فعال. (Sorin, M. 2013:4) والمدرسة الكلاسيكية اتخذت مواقف متباينة حول دور الدين العام، حيث دعت إلى التسوية السنوية للموازنة العامة للدولة. وقد اعتبروا أن الدين العام ينتقل من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مما يؤدي إلى تضييع الموارد في النفقات العامة غير الضرورية، ورفع الفائدة مع تقليص النشاط الاقتصادي وإعاقة التقدم الاقتصادي. كما أشاروا إلى أن الحفاظ على الدين العام يزيد العبء الضريبي ويسبب التضخم. بالمقابل، ظهرت المدرسة الكينزية بعد الكساد الكبير، حيث أكدوا على دور الدين العام كأداة للتدخل الحكومي في الإقتصاد لتحقيق الأهداف الإقتصادية مثل التنمية والإستقرار والتوظيف. واستدلوا على أهمية سداد الدين العام في الكساد لزيادة السيولة في الإقتصاد (دوابة،٢٠١٦،٢٦٣).

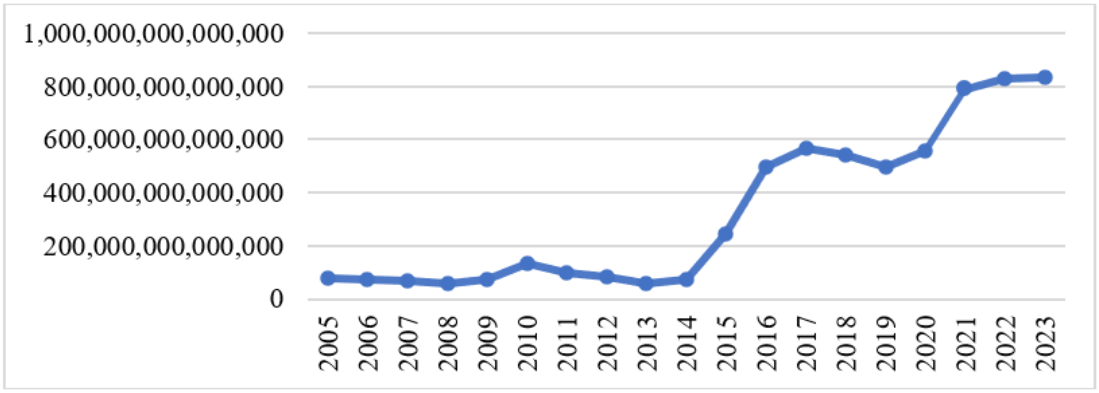

شكل (٨): الدين العام للعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي
http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=233

والشكل (٨) يوضح الدين الحكومة العراقية بمقدار الأموال التي تدين بها للدائنين، وفيما يلي لمحة موجزة عن اتجاهات الدين الداخلي للعراق استناداً إلى البيانات المقدمة ومن عام (2005) إلى عام (2008) حدث ارتفاع تدريجي في الدين الداخلي للعراق، مما يشير إلى أن الحكومة كانت تقترض المزيد من الأموال خلال هذه الفترة وشهدت الأعوام من (2009) إلى (2011) مستوى مستقرا نسبياً من الدين الداخلي، مما يشير إلى أن الإقتراض ظل ثابتا خلال هذه السنوات .وفي عام (٢٠١٢)، كانت هناك زيادة طفيفة في الدين الداخلي في مستويات مستقرة نسبياً في عامي (2013 و2014) وأظهرت الأعوام من (2015) إلى (2017) إنخفاضاً طفيفاً في الدين الداخلي، مما يشير إلى الجهود المحتملة لتقليل الإقتراض أو إدارة مستويات الدين، ولكن في الفترة من(2018 إلى 2020) حدث ارتفاع طفيف في الدين الداخلي مرة أخرى، أعقبه إنخفاض كبير في عام (٢٠٢١)، وفي عامي (2022 2023) حدثت زيادة طفيفة في الدين الداخلي مقارنة بالعام السابق. وبشكل عام يمكن أن تتأثر التقلبات في الدين الداخلي للعراق على مر السنين بعوامل مختلفة مثل الإنفاق الحكومي، والظروف الإقتصادية، وسياسات الإقتراض، واستراتيجيات سداد الديون، والعوامل الخارجية مثل أسعار النفط .ومن الضروري أن تدير الحكومة ديونها الداخلية بعناية لضمان الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي(Nihad, & Abdulqader,2022:14).

المبحث الثاني :الجانب التطبيقي للبحث
دراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية الكلية للعراق
(GDP & PR & TI & UNE & DEB & IN & ER & MS)

تمهيد:

يعد توصيف الانموذج وقياس العلاقة لاثر بعض المتغيرات الإقتصادية مثل عائدات النفط(PR) ، مجموع الإستثمارات(TL) ، سعر الصرف(ER) ، عرض النقد (MS)، البطالة(UNE) ، التضخم(IN) ، والدين العام(DEB) ، على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) لمعرفة مدى اثر العامل على المتغير التابع خلال المدة الزمنية المحددة ، فلابد استخدام الإساليب القياسية وبيان اثر هذه المتغيرات الإقتصادية المستقلة على المتغير التابع وبشكل كمي من خلال توصيف العلاقة الرياضية سواء كانت علاقة طردية او عكسية، وتعد مرحلة التوصيف من اهم مراحل لاعداد الانموذج القياسي اذ يتم فيها تحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق النظرية الإقتصادية للمعايير الاحصائية الحديثة من خلال برنامج (E-views) الاحصائي لكشف العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية المذكورة .

اولاً: اختبار السببية جرانجر: (Granger Causality)

تعد السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الإقتصادية، إذ تهدف تلك السببية إلى البحث عن اسباب علاقات الظواهر الإقتصادية، وفهمها للتميز بين الظاهرة التابعة من الظاهرة المستقلة المفسرة لها (Salih, & Ahmed, 2022) و(شيخي،٢٠١٢:٢٧٦). وتعد موضوعاً مهماً بين الباحثين الإقتصاديين لان معرفة إتجاهاتها يجعل العلاقات الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية أوضح ومن ثم يمكن صياغة السياسات الإقتصادية الصحيحة (Emily 2022)، وقام جرانجر بوضع مصطلح السببية، وارتكز مفهومها بالإعتماد كلياً على توقع السلاسل الزمنية بحيث يكون المتغير (X) مسبب ومدافع للمتغير (Y) (Bourbonnais,2009:274) ، وتستخدم العديد من الإختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية كون هذه المتغيرات قد لاتتحرك بالإتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وهذه الفكرة تكون أكثر أهمية إذا رتبت وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه السببية(كامل،٢٠١٠:٢٢٢) وتم اختيار سببية جرانجر في هذا البحث لوجود العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية والناتج المحلي الإجمالي. ويتضمن في الخطوة الأولى تقدير النموذج: -

$$x_t = \sum_{i=1}^{n} a_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} b_j y_{t-j} + e_{1t}$$

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} cy_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} d_j x_{t-j} + e_{2t}$$

$$\mathrm{GDP}_t = \sum_{i=1}^{n} a_i \mathrm{PR}_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} b_j \mathrm{TL}_{t-j} + \sum_{k=1}^{p} c_k \mathrm{ER}_{t-k} + \sum_{l=1}^{q} d_l \mathrm{MS}_{t-l} + \sum_{s=1}^{r} e_s \mathrm{UNE}_{t-s} + \sum_{u=1}^{v} f_u \mathrm{IN}_{t-u} + \sum_{w=1}^{x} g_w \mathrm{DEB}_{t-w} + e_1 t$$

$$\mathrm{PR}_t = \sum_{i=1}^{n} c\mathrm{TI}_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} d_j \mathrm{GDP}_{t-j} + e_2 t$$

توضح المعادلات أن عوائد المتغيرات الإقتصادية يكون منسوباً إلى التخلف الزمني لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تؤثر كل من مجموع الإستثمارات(TL) ، سعر الصرف(ER) ، عرض النقد (MS)، معدل البطالة(UNE) ، معدل التضخم (IN)، والدين العام (DEB) على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)على كل من هذه العوامل، يمكن أن تؤثر عائدات النفط (PR) ، حيث تُستخدم العائدات من النفط لتمويل الإنفاق الحكومي وتعزيز النمو الإقتصادي ولكن في المقابل يؤثر الناتج المحلي الإجمالي. والحالة الثانية تكون السببية الثنائية الأحادية من عائدات النفط (PR) ومجموع الإستثمارات (TI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس، تكون موجودة عندما لا تكون مجموع المعاملات مختلفة إحصائياً عن الصفر. وللتحقيق في العلاقة السببية، تم إجراء اختبار سببية بسيط من جرانجر، والهدف منه اختبار فرضيات البحث للاقتصاد العراقي تجريبياً والنتائج المستندة إلى اختبار سببية جرانجر بمستوى أهمية (٥٪) ستساعد في التحقيق وإعطاء استنتاجات جيدة.(Granger,1969:424-430)

Table (1): Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	Significant
UNE does not Granger Cause GDP	15	5.00298	0.0439	0.05
PR does not Granger Cause GDP		0.32270	0.5928	0.05
TI does not Granger Cause GDP	15	0.32363	0.7021	0.05
M0 does not Granger Cause GDP		0.01433	0.8039	0.05
DEB does not Granger Cause GDP	15	5.23298	0.0429	0.05
M1 does not Granger Cause GDP		0.34470	0.5028	0.05
M2 does not Granger Cause GDP	15	0.35263	0.7621	0.05
ER does not Granger Cause GDP		5.73298	0.0449	0.05
IN does not Granger Cause GDP	15	5.00298	0.0439	0.05

المصدر: نتائج تحليل برنامج (E-views) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

وتظهرمن نتائج جدول (١) إختبار سببية (جرانجر) لمدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ومن خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة يتم رفض فرضية العدم عند المستوى المعنوي (٥٪) وقبول الفرضية البديلة التي تعتقد بوجود علاقة سببية متجة من عوائد النفط (PR) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس ايضاً، وكذلك هناك علاقة سببية من مجموع الإستثمارات (TI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوي (٥٪) وعلاقات اخرى من العرض النقدي (M0,M1,M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوي (٥٪) ، بمعنى ان السببية الأحادية من المؤشرات الإقتصادية (PR & TI & MS) تؤدي إلى زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد العراقي ، وايضاً علاقات ايجابية السببية الثنائية الاتجاه من إيرادات النفط (PR) و مجموع الإستثمارات (TI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وباختصار، بناءً على نتائج الاختبار المقدمة يبدو أن البطالة والدين العام وسعر الصرف والتضخم لا يؤدي إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك، تشير إلى أن عائدات النفط، وإجمالي الإستثمارات، والمعروض النقدي يؤدي إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

Table (2) ADF Statistic Tests

ADF statistic		t-Statistic	ADF statistic	Prob.*
GDP	5% level	-3.052169	-3.189544	0.0387
PR	5% level	-3.065585	-4.348629	0.0044
TI	5% level	-3.052169	-4.933274	0.0013
DEB	5% level	-3.065585	-3.679788	0.0159
IN	5% level	-3.081002	-3.522353	0.0225
UNE	5% level	-1.962813	-2.170806	0.0325
ER	5% level	-3.065585	-3.672295	0.0161
MO	5% level	-3.065585	-3.589944	0.0188
M1	5% level	-3.065585	-3.529879	0.0211
M2	5% level	-3.065585	-3.668799	0.0162

المصدر: نتائج تحليل برنامج (E-views) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

يعرض الجدول (٢) إحصائيات اختبار ديكي فولر (ADF) المعززة لمختلف المتغيرات الإقتصادية في العراق، إلى جانب القيم الحرجة عند مستويات دلالة ٥٪ لتقييم ما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة أم لا. وبالنسبة لكل مؤشر اقتصادي (PR، TI، DEB، IN، UNE، ER، MO، M1، M2)، يتم توفير إحصائية ADF وt-Statistic، إلى جانب القيم الحرجة والقيم الاحتمالية المقابلة لها .يتم استخدام القيم الحرجة لمستوى ٥٪ لتحديد ما إذا كانت إحصائيات (ADF) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الأهمية ٥ .%إذا تجاوزت القيمة المطلقة لإحصائيات وحدة تغذية المستندات التلقائية (ADF) القيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية الصفرية لعدم الاستقرار .توفر القيم (p) طريقة بديلة لتقييم أهمية إحصائية .(ADF) تشير القيمة (p) أقل من (0.05) إلى أهمية إحصائية، مما يشير إلى أن السلسلة ثابتة بناءً على النتائج. وبالنسبة لبعض المؤشرات مثل (PR و TI وIN) تكون إحصائيات (ADF) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥(p <0.05) %، مما يشير إلى أن هذه السلسلة من المحتمل أن تكون ثابتة .تحتوي المؤشرات الأخرى مثل(UNE و ER و MO و M1 و M2) على إحصائيات (ADF) ذات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥(p > 0.05) %، مما يشير إلى أن هذه السلسلة قد تكون غير ثابتة وتوفر هذه النتائج نظرة ثاقبة لخصائص ثبات المؤشرات الإقتصادية المختلفة في العراق، وهو أمر بالغ الأهمية لتحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بها.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (Co-integration) ونموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لدراسة العلاقات:

لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين المؤشرات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي للعراق، عادة ما تتبع بناءً على نتائج اختبارات الثبات، يتم تحديد مواصفات نموذج (ARDL) المناسب. يتضمن ذلك تحديد أطوال التأخر لكل متغير وما إذا كان سيتم تضمين المستويات أو الاختلافات الأولى للمتغيرات في النموذج. ولتحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك) بين المتغيرات والتنبؤ إن أمكن استخدم النموذج المقدر للتنبؤ بالقيم المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي بناءً على المؤشرات الإقتصادية (Min & Chowdhury,2005). وان عرض فكرة تحليل التكامل المشترك من قبل جرانجر وثم من طرف اخر (انجل-رانجر) كانت واحدة من أهم المفاهيم الجديدة التي ظهرت في كيان الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية لدى الكثير من الاقتصاديين، حيث ان التكامل المشترك مرتبط باستقرار السلاسل الزمنية الأحادية.(Engle Robert and Granger,1987:263) و(Bresson,1995:419). ويعد هذا الاختبار من اكفأ وأفضل الاختبارات لوجود علاقة طويلة الأجل بين المؤشرات الاقتصادية المذكورة والناتج المحلي الإجمالي، وتعد منهجية (انجل-جرانجر) من أهم الطرق المستخدمة في إختبار التكامل المشترك، وكانت نتائج تقدير نموذج الانحدار المشترك كالآتي: -

Table (3.A): Co-integration Analysis for GDP to TI & PR

Series: GDP to TI & PR				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		**Trace**	**0.05**	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.732396	39.89034	35.01090	0.0139
At most 1 *	0.587526	18.79840	18.39771	0.0440
At most 2 *	0.251226	4.629087	3.841466	0.0314

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		**Max-Eigen**	**0.05**	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.732396	21.09194	24.25202	0.1241
At most 1	0.587526	14.16931	17.14769	0.1290
At most 2 *	0.251226	4.629087	3.841466	0.0314

المصدر :نتائج تحليل برنامج (E-views) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

في الجدول (3.A) هي اختبارات التكامل المشترك المطبقة على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإستثمارات (TI) وعوائد النفط (PR) في العراق لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة مستقرة وطويلة الأمد بين المتغيرات. ويتبين يوجد لدى الفرضية الصفرية اتجاهات مشتركة بين المتغيرات وان اتجاهات شائعة تتجاوز إحصائية الاختبار (٣٩,٨٩٠٣٤) القيمة الحرجة (٣٥,٠١٠٩٠) عند مستوى الأهمية (٥٪) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة (٥٪). واتجاه مشترك واحد تتجاوز إحصائية الاختبار (١٨,٧٩٨٤٠) القيمة الحرجة (١٨,٣٩٧٧١) عند مستوى الأهمية (٥٪). وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة (٥٪) وهناك اتجاهان شائعان تتجاوز إحصائية الاختبار (٤,٦٢٩٠٨٧) القيمة الحرجة (٣,٨٤١٤٦٦) عند مستوى الأهمية (٥٪). وبشكل عام تشير النتائج إلى وجود علاقتين تكامليتين على الأكثر بين متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومجموع الإستثمارات (TI) وعوائد النفط (PR) في العراق. ويشير هذا إلى وجود علاقات مستقرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما قد يشير إلى الترابط الإقتصادي أو الاتجاهات المشتركة.

Table (3.B): Co-integration Analysis for GDP to DEB & ER & IN & UNE

Series: GDP to DEB & ER & IN & UNE				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		**Trace**	**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Prob.****
None *	0.997173	207.1690	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.933299	107.4064	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.868597	61.37828	29.79707	0.0000
At most 3 *	0.739982	26.87701	15.49471	0.0007
At most 4 *	0.208636	3.977946	3.841466	0.0461

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		**Max-Eigen**	**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Prob.****
None *	0.997173	99.76259	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.933299	46.02814	27.58434	0.0001
At most 2 *	0.868597	34.50127	21.13162	0.0004
At most 3 *	0.739982	22.89906	14.26460	0.0017
At most 4 *	0.208636	3.977946	3.841466	0.0461

المصدر :نتائج تحليل برنامج (E-views) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

بينما في الجدول (3.B) بشكل عام، تشير النتائج إلى وجود علاقات تكامل مشترك متعددة بين المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و(DEB، ER، IN، وUNE) في العراق. ويشير هذا إلى وجود علاقات مستقرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما قد يشير إلى الترابط الإقتصادي أو الاتجاهات المشتركة .يوضح الجدول الذي قدمته نتائج اختبارات تصنيف التكامل المشترك غير المقيد لسلسلة إجمالي الناتج المحلي (GDP) و(DEB، ER، IN، وUNE) في العراق .التكامل المشترك هو خاصية إحصائية للسلاسل الزمنية التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل فيما بينها .تساعد هذه الاختبارات في تحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات.

ثالثاً: نتائج الاختبارات التشخيصية لمشاكل الاقتصاد القياسي: -

لتقدير مدى تأثير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي من المفترض فحصه من خلال (R-squares, adjusted R2, Durbin-Watson, Jarek-Bera statistics, Ramsey test, Breusch-Godfrey, Breusch-Pagan Godfrey, VIF, CUSUM) عند مستوى معنوية (٥٪) فتكون الدالة المقدرة معنوية من الناحية الإحصائية:

Table (4): Diagnostic tests for Econometrics problem

Test statistics	**Name of t=statistics**	**Probability**	**Final decision**
Normality	Jarque-Bera	0.731 more than 0.05	Accept
Function form	Ramsey RESET test	0.430 more than 0.05	Accept
Serial correlation LM test	Breusch-Godfrey	0.074 more than 0.05	Accept
Heteroskedasticity	Breusch-Pagan Godfrey	0.476 more than 0.05	Accept
Variance Inflation Factors	VIF	3.913788 less than 10	Accept
Stability	CUSUM	Structure stable at level (%5)	stable
	CUSUMQ	Structure stable at level (%5)	stable
Statistics test			
R-squares	0.99	S.E for regression	9.53
Adjusted R2	0.97	Durbin-Watson stat	2.85

المصدر: نتائج تحليل برنامج (E-views) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

وكذلك يتبين من نتائج جدول (٤) لاختبارات التشخيصية لمشاكل الإقتصاد القياسي مايلي :

١. يحتوي على اختبارات ومقاييس إحصائية مختلفة تستخدم لتقييم صحة وموثوقية النموذج الإقتصادي المتعلق بالعراق، حيث ان يقيم اختبار Jarque-Bera ما إذا كانت البقايا من النموذج موزعة بشكل طبيعي.و الاحتمالية: ٠,٧٣١ (أكثر من ٠,٠٥، تشير إلى القبول) وحيث اثره الإقتصادية فهذا يشير إلى أن أخطاء النموذج عشوائية وغير متحيزة في أي اتجاه معين. وهذا مهم للتقدير والاستدلال الدقيق.

٢. نموذج الوظيفة Ramsey RESET من تحديد النموذج الوظيفي للنموذج بشكل صحيح. وان الاحتمالية: ٠,٤٣٠ (أكثر من ٠,٠٥ تشير إلى القبول)، وآثاره الإقتصادية إذا تم تحديد الشكل الوظيفي بشكل صحيح، فهذا يعني أن العلاقات بين المتغيرات في النموذج تم التقاطها بشكل مناسب، مما يؤدي إلى تفسيرات اقتصادية موثوقة وتوصيات سياسية.
٣. الارتباط التسلسلي يفحص اختبار Breusch-Godfrey ما إذا كان هناك ارتباط تسلسلي في بقايا النموذج. والاحتمالية: ٠,٠٧٤ (أكثر من ٠,٠٥ تشير إلى القبول) ، وآثاره الإقتصادية يشير الارتباط التسلسلي في المخلفات إلى وجود نمط ما أو تبعية بين الأخطاء، مما قد يؤدي إلى تقديرات متحيزة للمعلمات. ويشير قبول الاختبار إلى أن النموذج يراعي بشكل كاف الارتباط التسلسلي.
٤. عامل التضخم التباين (VIF) شدة العلاقة الخطية المتعددة بين المتغيرات المستقلة في النموذج.والقيمة: ٣,٩١٣٧٨٨ (أقل من ١٠، تشير إلى القبول) والآثار الإقتصادية يمكن أن يؤدي تعدد الخطية إلى تضخيم الأخطاء المعيارية وجعل تقديرات المعاملات غير موثوقة. يشير إلى أن العلاقة الخطية المتعددة ليست شديدة، مما يسمح بتفسير أكثر دقة لتقديرات المعامل.
٥. والاستقرار (اختبارات CUSUM وCUSUMQ) وبتقييم استقرار معاملات النموذج مع مرور الوقت. والآثار الإقتصادية يشير الاستقرار في المعاملات إلى أن العلاقات بين المتغيرات متسقة مع مرور الوقت، مما يوفر الثقة في القدرة التنبؤية للنموذج وآثاره على السياسات.
٦. وإحصائيات الانحدار (Adjusted 0.97 & R2 : 0.99) وخطأ الانحدار القياسي(٩,٥٣) الآثار الإقتصادية توفر هذه الإحصائيات مقاييس لمدى ملاءمة النموذج، بالإضافة إلى خطأ قياسي منخفض وإحصائية(Durbin-Watson ٢,٨٥) قريبة من (٢)، إلى أن النموذج يناسب البيانات جيداً وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي كبير في البقايا. وبشكل عام يشير قبول هذه الاختبارات وإحصائيات الانحدار الإيجابية إلى أن النموذج محدد جيداً ويوفر رؤى موثوقة حول العلاقات الإقتصادية وتأثيراتها في العراق.

اولاً: الاستنتاجات:

١. اعتماد البلد على صادراته بالدرجة الاولى على القطاع النفطي في تمويل استيراداته والتي اغلبها سلع استهلاكية اضافة إلى تمويل بعض المشاريع التنموية البسيطة وربما هناك صادرات من المنتجات اخرى.
٢. يمارس النفط دورا كبيراً في صادرات العراق، وتمثل حوالي (٧٨-٩٨٪) من إيرادات حكومة العراق، ويعتبر النفط مورد اقتصادي ناضب لا يمكن الاعتماد عليه كعنصر مستقبلي للتطور المستمر لسبب الاقتراب من وجود بديل له من قبل البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين.
٣. ضعف البنية الإقتصادية فضلاً عن ضعف البيئة الملائمة للإستثمار نتيجة إنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والإعتماد على الطرق التقليدية في الإنتاج انعكس على الناتج المحلي الإجمالي.
٤. هناك علاقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق، حيث يكون لزيادات أسعار النفط تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٥. التغيرات في مستويات الإستثمار تأثير كبير على اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، في حين أن إنخفاض مستويات الإستثمار يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ الإقتصاد أو انكماشه، ويمكن لعوامل مختلفة مثل ثقة المستهلك وأسعار الفائدة والسياسات الحكومية أن تؤثر على قرارات الإستثمار وبالتالي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.
٦. معدل البطالة له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تساهم البطالة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) وتكشف الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن التأثير الضئيل للنمو السكاني على الناتج المحلي الإجمالي.
٧. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار في العراق تظهر علاقة إيجابية على المدى الطويل، مما يشير إلى وجود تأثير سببي ثنائي الاتجاه بينهما.
٨. يظهر اختبار السببية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائدات النفط (PR) وإجمالي الإستثمارات (TI) ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق. بينما لا تظهر البطالة (UNE) والدين العام (DEB) وسعر الصرف (ER) والتضخم (IN) أثراً ملموساً على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٩. تظهر وجود علاقة سببية ذات دلالة احادية الاتجاه بين عرض النقود في العراق والناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن تفسير تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في عرض النقود، ويرتبط هذا التأثير بارتفاع نسبة (R2) خلال العقد الماضي.
١٠. نتائج تحليل الانحدار تشير إلى ملاءمة النموذج، حيث يؤكد هذا الاختبار على العلاقات الإقتصادية وتأثيراتها في العراق. فتغيرات المؤشرات الإقتصادية (PR ، TI، UNE، DEB، IN، ER، MS) تسهم في تغييرات الناتج المحلي الإجمالي.
١١. اقتربت إحصائية دوربين-واتسون من القيمة المثالية، مما يوضح ملاءمة النموذج ودقته في التوقعات الإقتصادية وتأثيراتها في العراق.
١٢. تظهر وجود علاقات تكامل مشترك مستقرة وطويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي للعراق وبين بعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى (DEB ، ER، IN، UNE) مما يدل على وجود ترابط اقتصادي بينها.

ثانياً: المقترحات:

١. ان نمو في الناتج المحلي الإجمالي اي (نمو الإقتصاد)، يجب تعزيز التنمية المستدامة عبر التنويع الإقتصادي للخروج من الاعتماد الشديد على النفط. وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.
٢. التركيز على إدارة البطالة، ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى الحد من البطالة، ويمكن أن يشمل ذلك مبادرات لتحفيز خلق فرص العمل، وبرامج التدريب المهني، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز النمو في النتاج المحلي الإجمالي للعراق والاستقرار.
٣. مراقبة وإدارة عائدات النفط في النتائج المقدمة، فمن الضروري للعراق أن يدير عائداته النفطية بعناية .ويشمل ذلك تنويع الإقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط، والإستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ سياسات مالية فعالة للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط.
٤. تشجيع الاستثمارات وتسهيلها إلا أن تعزيز مناخ الإستثمار الملائم يظل أمراً بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية .وينبغي للعراق أن يواصل تنفيذ الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات.
٥. ضمان استقرار عرض النقود وسعر الصرف، فإن الحفاظ على الاستقرار في هذه المجالات أمر ضروري للثقة الاقتصادية والنمو، وينبغي للبنك المركزي العراقي أن ينفذ سياسات نقدية حكيمة للسيطرة على التضخم، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وضمان السيولة الكافية في النظام المالي.
٦. إدارة الدين العام بحكمة، يجب على العراق إدارة مستويات ديونه بعناية لتجنب الآثار السلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار، ويتضمن ذلك تنفيذ الانضباط المالي، وتحديد أولويات الإنفاق العام، واستكشاف السبل لإعادة هيكلة الديون أو إعادة تمويلها إذا لزم الأمر.
٧. معالجة الضغوط التضخمية، فمن الضروري للعراق مراقبة وإدارة الضغوط التضخمية للحفاظ على استقرار الأسعار وحماية القوة الشرائية لمواطنيه .وقد يشمل ذلك تنفيذ السياسات النقدية، وتحسين إدارة سلسلة التوريد، ومعالجة القضايا الهيكلية التي تساهم في التضخم.
٨. ان زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية سيؤدي إلى تناسب علاقات النمو والارتباطات بين القطاعات الاقتصاد العراقي، وتقليل الاعتماد على الخارج والذي بدوره سوف ينشط من عمل المضاعف، والمعجل، واستخدام الموارد غير المستغلة في العراق.
٩. ضرورة تركيز الجهود على تنمية القطاعات السلعية من أجل توسيع قاعدة العرض السلعي، لاسيما وأن عدم مرونة الجهاز الإنتاج في العراق يمثل المشكلة الاولى، فأذا حصل مثل هذا التركيز سيساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق إستقرار المستوى المعاشي للسكان.
١٠. ويؤكد أهمية قيام العراق بتنويع اقتصاده وتقليل اعتماده على عائدات النفط لضمان النمو الإقتصادي المستدام والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.
١١. زيادة فعالية الجهاز المصرفي في التأثير على مكونات العرض النقدي، وكذلك زيادة دور العرض النقدي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.
١٢. تأسيس الهيئة الرقابية المالية، وهيئة النزاهة، والمحكمة العامة للرقابة على مصادر إيرادات المؤشرات الإقتصادية من النفطي وغير نفطي للقضاء على الفساد وعدم هدر إيراداته وتوجيه كافة إيراداتهم نحو الخزينة العامة.
١٣. وينصب التركيز على تنويع الإقتصاد من خلال زيادة مساهمات القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال خلق فرص العمل، وتقليل الاعتماد على النفط.

References:

1- Abdul Jabbar Musa, A. S. (2010). Reality of the Iraqi economy and mechanisms for transitioning to a market economy. The First National and Scientific Conference, Mustansiriya University College of Administration and Economics, Economics Department, p. 3.
2- Abdul Jassim, A. R. (2009). Toward evaluating the Iraqi economy (solutions and treatments). Iraqi Association for Libraries and Information, Tenth Scientific Conference, Mansour University College, October.
3- Abdul Ridha, N. J. (2017). The Iraqi economy: Current situation and future trends (p. 6). Basra University, College of Administration and Economics, Department of Economics.
4- Ajmea, M. A., Abdulraouf, S., & Najah, A. W. (2013). Economic development and its problems (poverty - environmental pollution - sustainable development). Dar Al-Ta'lim Al-Jami'i for Printing, Publishing and Distribution.
5- Al-Adhari, Adnan Dawood Hamad. (2020). "Estimating the Impact of Financial Policy Indicators on Gross Domestic Product: A Standardized Study for the Period 1991-2010." *Journal of Al-Ratebia College for Girls for Humanities Sciences, Fourteenth Year, Issue 27.* Available at: https://mail.journal.uokufa.edu.iq/index.php/ewjh/article/view/11806.
6- Al-Anzi, Nasr Hammoud, & Masoud, Shaima Abdul Sahib. (2022). "The Impact of Exchange Rate Changes on The Market Value Index in The Iraqi Market Securities as A Model for The Period (2007-2021)." Volume 6, Issue 8. at: http://mail.journalppw.com/index.php/jpsp/article/view/10276

7- Alawi, K. K., & Rahi, M. G. (2010). Analysis and measurement between financial expansion and economic variables in Iraq for the period (1974-2010). University of Kufa - Faculty of Administration and Economics, p. 86.
8- Aleksander, & Miroslav. (2014). The impact of growing public debt on economic growth in the European Union. https://www.econstor.eu/handle/10419/168832.
9- Ali, H., & Obeid, S. (2020). Analysis of economic growth indicators in the Iraqi economic environment for the period 2004-2017. Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 35, pp. 185-199.
10- Al-Jafari, M. K., & Abdulkadhim Altaee, H. H. (2019). Determinants of Inflation Sources in Iraq: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model. The Journal of Social Sciences Research, 52, 381–388. https://doi.org/10.32861/jssr.52.381.388
11- Al-Muhanna, A. H. S. (2017). For the Iraqi economy and the role of foreign direct investment in it. College of Administration and Economics/Department of Finance and Banking, p. 12.
12- Al-Mu'marri, S. A. H. A., & Al-Sabaawi, A. K. A. (Year). Analysis of the impact of macroeconomic variables in achieving economic growth in Iraq for the period (1995-2020). Al-Riyadh Journal of Money and Business - College of Business Economics, Al-Nahrain University, 3(3), Baghdad, Iraq.
13- Al-Wazni, K. W., & Al-Rifai, A. H. (1999). Principles of macroeconomics between theory and practice (3rd ed.). Wael Publishing House, Amman, p. 265.
14- Al-Wazni, M. I. K., Al-Battat, K. A., & Al-Masoudi, T. A. (2010). Measuring the impact of some macroeconomic indicators and analyzing it in gross domestic product (Iraq case study). Ahl Al-Bayt Magazine, Issue 31. Retrieved from https://abu.edu.iq/sites/default/files.
15- Al-Zubaidi, M. N. M. (2016). Analysis of some indicators of commercial dependency in the Iraqi economy. Management and Economy Journal, 5(20), pp. 203-226. Retrieved from https://www.iasj.net/iasj/article/153053.
16- Arabiya, Z. (2012). Iraqi external debt as one of the components of reconstruction. Gulf Opinion website. Retrieved from www.araa.sa/index.php
17- Arzrouni, S., Artan, & Ali, M. R. (2018). Study and analysis of business indicators in the Iraqi economic environment. Al-Ghuray Journal of Economic and Administrative Sciences - University of Kufa, p. 36.
18- Ayad., & ation. (2020). Money supply, inflation and economic growth: co-integration and causality analysis. Retrieved from https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=892374
19- Bourbonnais, R. (2009). Econometric (7th ed.). Dunod, Paris.
20- Bresson, G., & Pirotte, A. (1995). Economie des series temporelles (1st ed.). Paris.
21- Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2002). Financial Management: Theory and Practice (10th ed.). Thomson Learning, Australia.
22- Chowdhury, Y., Hamid, M., & Akhi, R. (2019). Impact of Macroeconomic Variables on Economic Growth: Bangladesh Perspective. Information Management and Computer Science (Imcs), 2(2).
23- David, A., & Udo, B. (2014). Inflation and Its Impact on the Macroeconomy: A Comparative Study. International Journal of Economic Research, 11(3), 265-278
24- Denys, & Polina. (2022). Money supply impact on investment and GDP: statistical analysis. Retrieved from https://cyberleninka.ru/article/n/money-supply-impact-on-investment-and-gdp-statistical-analysis
25- Dominguez, K. M. E. (1993). Does Central Bank Intervention Increase the Volatility of Foreign Exchange Rates. Retrieved from www.nber.org/papers/w4532
26- Dwaba, M. (2016). Egyptian public debt crisis: An analytical vision. Economic Research and Studies, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, p. 263. Retrieved from http://www.eipss-eg.org.
27- Edrıs Salıh and Ali Kabasakal. (2021). "The Role of Monetary Policy in Controlling Inflation Rate in Iraq for the Period (2004 - 2020)." Volume 7, Issue 2, pp. 89-102, 29 June 2021. Retrieved from: https://dergipark.org.tr/en/pub/ead/issue/64205/935161.
28- Engle, R., & Granger. (1987). Co-integration and error correction: Representation, Estimation and Testing. Econometrica, Vol. 55.
29- Falah, & Ahmed. (2017). Money supply. Endogenous or exogenous variable? With reference to Iraq. https://www.researchgate.net/publication/321918269_Money_supply_Endogenous_or_exogenous_variable_With_reference_to_Iraq.
30- Gerdien Meijerink & Pim Roza. (2007). The role of agriculture in development. Markets, Chains and Sustainable Development Strategy and Policy Paper, no. (5). Retrieved from http://www.boci.wur.nl/UK/Publications
31- Granger, C. (1969). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods. Econometrica, Vol. 37.
32- Grigorian, D., & Kock, U. (2014). Inflation and Conflict in Iraq: The Economics of Shortages Revisited. Review of Middle East Economics and Finance, 10(2), 101-122. https://doi.org/10.1515/rmeef-2013-0039
33- Hosam, Abdulsatar, Ahim, & Hafiez. (2020). The Effect of Iraq's Dinar Exchange Rate Against Uk Pound on Iraq's Export to Uk. https://www.academia.edu/download/79892000/jcr.07.02.pdf
34- Hussein, M. A., & Saeed, A. A. J. (2004). Introduction to macroeconomic analysis (1st ed.). Wael Publishing and Distribution House, p. 328.
35- Ibrahim, N. A. N., & Others. (1988). Foundations of macroeconomics. Alexandria University, Egypt, p. 83.
36- International Monetary Fund. (2016). Memorandum of economic and financial policies, and technical memorandum of understanding. Baghdad, Iraq.

37- Kemi, F., & Olanipekun, B. (2014). Unemployment and economic growth in Nigeria Dayo. Journal of Economics and Sustainable Development, 5(4). Retrieved from citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=68551b7b6cd45cb17125c47ac03ab47e9e1cb21c
38- Kingston, B. (2006). The Mexican Peso Crisis: Exchange Rate Policy and Financial System Management. Department of Economics, Carleton University.
39- Kryeziu, A. (2016). The Impact of Macroeconomic Factors in Economic Growth. European Scientific Journal, ISSN1857-7881 Vol. 12(7), March.
40- Laglaj, S. Z. (2015). Reality of the problems of the foreign trade sector in Iraq for the period (2002-2012). College of Administration and Economics, University of Thi Qar, p. 16.
41- Lama, & A. (2024). "Measuring and Analyzing the Impact of Financial Policy Indicators on Gross Domestic Product in Iraq for the Period (2004-2020). http://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/704
42- Mahmood, S., & Farid, U. K. (2014). Domestic Investment, Foreign Direct Investment, and Economic Growth Nexus: A Case of Pakistan. Economics Research International. Retrieved from www.hindawi.com/journals/archive/2014/592719
43- Marcelo, S. (2005). Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries. Applied Economics, 37(2). Retrieved from www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/0003684042000281561
44- Masoud, R., et al. (2013). Impact of Foreign Direct Investment and Domestic Investment on Economic Growth of Malaysia. IJIE, 1. Retrieved from ijie.um.edu.my/index.php/MJES/article/view/2866
45- Min, B., & Chowdhury, K. (2005). ARDL modelling approach to testing the financial liberalisation hypothesis. Retrieved from https://ro.uow.edu.au/commwkpapers/121/
46- Mohammad, S. (2012). Standard economic methods (lectures and applications). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, p. 11.
47- Nabiyev, S. (2009). Oil Price Fluctuations and Its Effect on GDP Growth. Retrieved from www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:202051
48- Nihad, & Abdulqader. (2022). Analysis of the relationship between the internal public debt and the public budget deficit in Iraq for the period from 2010-2020. Retrieved from: https://resmilitaris.net/index.php/resmilitaris/article/view/838
49- Noreen, S. A. A., Iftikhar, I., & Shahbaz, S. (2018). Effect Of Macroeconomic Variables on the Economic Growth of Pakistan. International Journal of Advance Study and Research Work, 1(6). Retrieved from https://doi.org/10.22192/ijasrw.2018.01.06.006
50- Paulrre, B. (1985). La causalite en economie. Economical.
51- Sabri, S. G., & Saeed, S. J. H. (2019). Measuring and analyzing the contribution of oil and non-oil revenues to Iraqi economic growth for the period (2003-2017). Al-Kut Journal of Economic Sciences, 11(34), p. 10.
52- Saleh, M. M. (2011). Research on the role of the oil sector in economic development in Iraq, p. 11.
53- Salih, S. A., Qader, Z. H., & Ahmed, Y. A. (Year). The reality of governance indicators and their impact on economic growth in Iraq for the period (1996 – 2020). College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil; College of Administration and Economics, Sulaymaniyah University, Sulaymaniya. DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2022.176222.
54- Shivan, (2021). "The Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product in Iraq During the Period (2006-2015)." Available at: https://journals.nawroz.edu.krd/index.php/ajnu/article/view/1122
55- Smaqi, A. A. H. (2006). Environment and sustainable development. Interpretation Office for Publishing and Advertising, Al-Mahakim Street, Erbil, p. 184.
56- Sorin, M. (2013). The Impact of Public Debt Upon Economic Growth. Https://Api.Semanticscholar.Org/Corpusid:157786037.
57- Stuart, N., et al. (2015). It's (Change in) the (Future) Economy, Stupid: Economic Indicators, the Media, and Public Opinion. Online Library. Retrieved from onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/ajps.12145
58- Suleiman, M. B., & Taha, H. N. (2021). A standard study of the effect of macroeconomic variables on economic growth in Algeria using the open Keynesian model during the period (1980-2016). Journal of Business Management and Economic Studies, 7(1), p. 33.
59- Waqas. (2020). Total oil & gas reserves in the world, future of oil and gas companies and smart investments by E & P companies in renewable energy sources for future energy. Retrieved from https://onepetro.org/IPTCONF/proceedings-abstract/20IPTC/1-20IPTC/154555.